

٢٨  
صفحة

١٠٠٠  
ليرة

AD-DIYAR

# الديار

لبنانية • سياسية • مستقلة

Dimanche 2 Aout 1998

الاحد ٢ آب ١٩٩٨

## بعد تسع سنوات تقييم لعهد الرئيس الياس الهراوي

\* بقلم شبلي ملأط

ماذا سيبقى في كتب التاريخ اللبناني من السنوات التسع التي تولى  
الاستاذ الياس الهراوي رئاسة البلاد فيها؟  
على مثل هذا التقييم للايجابيات وما عداها سيعتمد الرئيس الجديد،  
فيصون ويحسن مداها الايجابي، ويتحاشى او يصحح الاخطاء  
الحاصلة ايام سلفه. الا ان الجردة الموضوعية مرهونة بظروف خاصة  
لا بد من اخذها بالحسبان. (التتمة صفحة ١١)

## بعد تسع سنوات تقييم لعهد الرئيس الياس الهراوي... (تتمة)

عما غرقت فيه البلاد من اضطرابات وفوضى على امتداد العقدين السابقين لها. والمردود النهائي الراجح فيه هو نجاحه في تركيز السلام وجعله عنواناً ضالته المنشودة.

وقد يرفض البعض هذا التقييم بحجة أن أي رئيس آخر كان فعل الأمر عينه. وعندنا أن هذه الحجة غير حاسمة، فشجاعة الرئيس الهراوي، وحسن تقديره وصوابية حدسه السياسي في أوقات عصيبة، جنبت البلاد، على ما يسلم به الإنصاف، صعوبات جمة بما فيها العدوان الإسرائيلي عام ١٩٩٦. ولكن مع الأسف، أن هذا الأسلوب السياسي كان له سلبياته في حساب الجردة، لأنه لم يرتق إلى المرتبة الملثي التي تتطلبها الأمانة العصبية وتقضي بعدم فقدان الأعصاب في العلانية، وعدم التفرغ النابي في الحديث المنقول.

وفي السياق ذاته، كان على الحاكم أن يتجنب الإزلاق إلى سياسات محلية غير ذات شأن راجح، وأن يبنأ عن التجربة التي تجر إلى الأذعان لما يدعى «السلافة» وهي إغراق النعم والمناصب على الأهل والبطانة، كما كان يجدر به تحاسي الدخول في المعارك التصارمية التي توهم مركز الحاكم المسندة إليه رسالة التوفيق والحياد بين المواطنين في بلد يعاني لكثرة الملل والنحل.

وأخيراً وليس آخراً، كان ينبغي على الحاكم الاحتفاظ بسجل فريد في تحقيق السلم المؤسساتي وذلك برفضه أي تعديل.

وإذا استمسك الحاكم بعدم مغادرة السلطة في الحين المقبل، فسيشكل عليه سجل الاستئثار الشخصي والعائلي، مهدداً السلم الاجتماعي الذي هو أهم إنجازات الرئيس الحالي. وهو سجل طالما انقلب على ذاته في الحياة العامة اللبنانية، وغير بعيدة عن ذاكرة الجميع الأختبارات والسوابق المفجعة في هذا الميدان.

غير أنه لا يسوغ لنا أن نهمل التوقف بإمعان أمام إيجابيات الولاية في الإصرار على النقلة النوعية الحرة في الحماية الوطنية اللبنانية المتخللة بمشروع الزواج المدني الاختياري، ذلك الارتقاء الحضاري الذي طارحه العداء قليلون عن قناعة صداقة وكثيرون لأسباب رثة لا تمت إلى المنطق بصلة، غلب عليها طابع الاستسلام القطيعي لما يشبه القول الساذج بأن الشمس ما تزال تغيب في البحر كل ليلة.

وينبغي القول أخيراً أن الحاكم المجرب العريق، إذا لقي تنكراً وجحوباً حوله، لا يسخط ولا يتبرم، بل يزداد تمسكاً في استعجال الساعة التي تحرره من ريقه السلطة بعد أن أدى قسطه لها، وقد يطب له أن يردد بعضاً من تلك الأبيات المبلسمة، التي يلوذ بها في أوقات كآبته كل من كملت معرفته بالإنعام وبالناس، وهما يوح وشكوى الشاعر العربي القديم الغائل:

إذا أكلوا لحمي وفرت لحومهم وإن هدموا مجدي بنيت لهم مجداً  
فلا أحمل الحقد القديم عليهم وليس كبير القوم من يحمل الحفداً

\* محام وأستاذ حقوق في جامعة القديس يوسف، هذا مقال هو جزء من دراسة في معاني ومرتبات الاحتفاق الرئاسي.

(تتمة الصفحة ١)

أولاً، من الملائم إخراج البعد الدولي من الجردة، لأن هاشم تحرك رئيس الجمهورية القديمياً ودولياً كان مقيداً منذ اليوم الأول من توليه الرئاسة فعلياً في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠. فلولا حرب الخليج وتعطيلها للتوازن الإقليمي، ولولا استعداد الرئيس السوري لدعم مراهمة الهراوي على تولي زمام الأمور، لكان المستنقع باقياً لسنوات طويلة. وإن يستوعب الحديث مقدار الكوارث التي كان يمكن أن تلحق بلبنان من جراء قيام سلطتين متنافستين نتيجة لارت سياسة التطرف من لدن ولاية الأمر السابقين.

أن مجيء الرئيس إلى السلطة معتمداً على قوى مؤازرة له، نظراً للخيارات المحدودة المتوافرة له في سبيل ممارسة مسؤولياته الدستورية، جعل دين البلاد تجاه سوريا باهظاً. ونتيجة لذلك، فإن تقييد مصالح لبنان التي تحدها سوريا كان من الناحية الأدبية والعملية محتماً. كما أن هذا الارتباط المستمر لغترة من الزمن هو نتيجة طبيعية لحماية السلم الأهلي. ولذلك تصعب ملامة الرئيس الهراوي لتجاوزات أسلافه في بعدا ولحالة الجمود في المنطقة التي قضى بها وصول نتانياهو إلى السلطة، والسبب الثاني الداعي إلى استثناء الوضع الإقليمي والدولي من الجردة مرتبط بوزن الرئيس الحريري غير الاعتيادي في المعادلة. وبالتحديد، فإن الوهج الدولي الذي يتمتع به الحريري من جراء نجاحه الفريد كرجل أعمال حجب بل سلب وأضمر دور رئيس الجمهورية في المجال الدولي، كما شهدناه في الزيارات الفرنسية والأمريكية مؤخراً مجيئاً وإياباً. الأمر الذي أدى إلى إبقاء الرئيس في ظل رئيس حكومته. وتوطدت للحريري - بحكم الحذق والتفوق الدولي مالياً عبر السنين - شبكة من الأصدقاء النافذين على وجه مطفي لجميع الأنوار، عدا ما هو عائذ اليه.

ونجح أيضاً الحريري في تنفيم وتولية أصدقائه المقربين أهم الوزارات والمؤسسات، وعلى هذا الصعيد فإن ولاية رئيس الحكومة تستحق تقييماً منفصلاً يشمل أيضاً الوضع الاقتصادي.

وتأسيساً على ما تقدم يبقى أمر واحد يدور عليه التقييم سحابة السنوات التسع من الولاية الرئاسية، ألا وهو النطاق الداخلي دون التطرق إلى الناحية الاقتصادية.

فمن الناحية الإيجابية، أعيد السلم الأهلي وصار تدعيمه. وهذا ليس بالإنجاز القليل. وقد يرغب المرء في أن تكون نوعية السلم أكثر ارتكازاً إلى حكم القانون وإلى التوافق المستنير، وليس إلى تجاوز في استعمال السلطة يلامس بعضه حد التهيب.

فالانتخابات النيابية التي حصلت قد الفقدت الكثير من معايير الحرية إن لجهة تأليف اللوائح الانتخابية أو لجهة تدخل السلطة التنفيذية في بعض الدوائر. وكان من الخطأ الجسيم الإقضاء المبالغ فيه بالمثال الفرنسي حيال الصلاحيات الممنوحة لوزارة الداخلية في ترتيب الانتخابات، وقد لا يتحقق انتصار حقيقي للشغافية في الحقوق والحرريات في الانتخاب ما لم تعمد الحكومة اللبنانية إلى دعوة شخصيات دولية مشهود لها بمواكبة الحملات الانتخابية ومهر الاقتراع بالخطم الضامن لارتقائه إلى أعلى المعايير الدولية. ومع هذا سيحفظ لرئاسة الهراوي في كتب التاريخ سجل إيجابي يميز